المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
TADAMON تضامن

تضامن

إن لم تكن معهم.. فمن يكون؟

نشرة دورية تصدر شهرياً عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين (تضامن)
العدد 6 - أكتوبر 2023

البيان الختامي لمؤتمر مدريد

التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين
European Alliance in Defence of Palestinian Detainees

ماذا حقق أوسلو للأسرى؟

في هذا العدد

الناشطة آية خطيب تدخل السجن لقضاء محكوميتها 8
ثلاثة معتقلين مصابين أدخلوا إلى ما تسمى «عيادة سجن الرملة» مؤخرا 9
إدارة سجن (جلبوع) تعزل الأسير حسام عمر 10
ماذا فعل الاحتلال بأسرى العزل؟ المحرر عيايدة.. 11
الاحتلال اعتقل أكثر من 5200 مواطن منذ مطلع العام الجاري 13
عريس مع وقف التنفيذ 14
أورام جديدة تنهش جسد الأسير علي الحروب 15
حملات - زيارة أهالي الاسرى لأبنائهم حق قانوني وانساني 16
بيانات - بيان نادي الاسير بشان قضية باسل العيايدة 29
بيانات - اللجنة الوطنية العليا للحركة الاسيرة 30

ماذا حقق أوسلو للأسرى؟

-3-

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

احصائيات حول الأسرى

بيان حقائق

-17-

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الثامن للتحالف الاوروبي لمناصرة أسرى فلسطين

التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين
European Alliance in Defence of Palestinian Detainees

-24-

أحرار.. ولكن ليسوا سعداء!

* الأسرى المحررون في الدفعة الأولى: لن تكتمل حريتنا إلا بتحرير كافة اخواننا الأسرى * سادية الاحتلال جعلته يرفض الافصاح عن قائمة المحررين إلا في اللحظة الأخيرة * أهالي جميع الأسرى بحثوا عن ابنائهم، فمنهم من وجد ضالته ومنهم من تبددت آماله وعاد الى انتظار المرحلة القادمة * بعض الأسرى المحررين: إذا عجز المفاوض الفلسطيني عن تحرير أسرى القدس، فكيف سينجح بتحرير مدينة القدس؟!

بقلم الأسير المحرر
عبد الناصر فروانة

أسير محرر، ومختص بشؤون الأسرى، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وعضو لجنة إدارة هيئة الأسرى في قطاع غزة. ولديه مدونة شخصية بإسم: «فلسطين خلف القضبان».

ماذا حقق أوسلو للأسرى؟

لقد جاء إعلان المبادئ في «أوسلو» بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، ليفتح عهداً جديداً، ويشكّل تحولاً نوعياً في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وظنّت أغلبية الفلسطينيين أن الاتفاقية ستحقق أحلامها. أما الأسرى، فرأوا أن المرحلة الجديدة تقضي بالإفراج عنهم، كاستحقاق آلي لأي تسوية سياسية، وهذا رفع سقف توقعاتهم، وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى حركة «فتح» وفصائل فلسطينية أيّدت الاتفاق، وهم يشكلون الأغلبية. بحيث لا نكون مبالغين إذا قلنا أنهم باتوا يعتبرون أنفسهم في عداد المحرَّرين، فرفعوا العلم الفلسطيني رغم قيدهم، وأقاموا الحفلات اليومية بين جدران سجونهم، فرحاً وابتهاجاً، بانتظار اليوم الموعود للحرية. بينما عبّر الأسرى الآخرون، الذين ينتمون إلى الفصائل المعارِضة للاتفاق، عن رفضهم لِما تم توقيعه، وبأشكال متعددة.

> أستحضر أمامي صور إخواني المناضلين ورفاق الدرب وزملاء القيد الذين سارعوا إلى لملمة أغراضهم الشخصية، ووزعوا ما تبقى من أمتعتهم الخاصة، وأتلفوا أملاكهم الثقافية وكراريسهم النضالية، وأحرقوا وثائقهم التنظيمية والأمنية، استعداداً لليوم القريب.

كنت هناك أسيراً في القسم (د) مردوان ٣، داخل معتقل النقب في عمق الصحراء، جنوب فلسطين المحتلة، أو كما يسمونه بالعبرية معتقل «كيتسعوت». الآن، وبعد ثلاثين عاماً، أستذكر تلك الأيام بما شهدت، وأستحضر أمامي صور إخواني المناضلين ورفاق الدرب وزملاء القيد الذين سارعوا إلى لملمة أغراضهم الشخصية، ووزعوا ما تبقى من أمتعتهم الخاصة، وأتلفوا أملاكهم الثقافية وكراريسهم النضالية، وأحرقوا وثائقهم التنظيمية والأمنية، استعداداً لليوم القريب.

أعقبت ذلك حالة من الترقب والانتظار، رافقها الكثير من مظاهر الترهل والفوضى، الأمر الذي أرخى بظلاله على كافة مناحي الحياة الاعتقالية، وأثّر سلباً في وحدة الحركة الوطنية الأسيرة وقيَمها الثورية، وطبيعة العلاقة بالسجّان الإسرائيلي.

مرت الأيام بطيئة كسلحفاة تصعد إلى جبل، من دون تحقيق ما كان الأسرى يتطلعون إليه، ويتوقعون حدوثه، وكاد اليأس يسيطر عليهم بعد تسرُّب الإحباط إلى نفوسهم، لولا أن شيئاً من هذا تحقق بالفعل، بعد بضعة أشهر، على الرغم من خيبة الأمل، حين انطلقت أوسع عملية إفراج جماعية في الثلث الأول من سنة ١٩٩٤، وأفرجت الحكومة الإسرائيلية، كبادرة حُسن نية إسرائيلية، وعلى دفعات متتالية، عن نحو ٢٠٠٠ معتقل فلسطيني، جميعهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أوشكت مدة محكومياتهم على الانتهاء. ثم توالت الإفراجات بموجب الاتفاقيات اللاحقة التي لا يمكن فصلها عن «أوسلو»، وهي: اتفاقية القاهرة (غزة/أريحا) الموقّعة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤؛ اتفاقية طابا (أوسلو٢) الموقّعة في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨؛ مذكرة «واي ريفر» الموقّعة في واشنطن بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣؛ اتفاقية شرم الشيخ في ١٩٩٩/٩/٤. ويقدَّر عدد المفرَج عنهم بأكثر من ١٠,٠٠٠ أسير، إلى أن وصلت المفاوضات إلى جدار مسدود، حين تنصّلت الحكومة الإسرائيلية من التفاهمات ونكثت وعودها، وأمعنت في خرق الاتفاقيات، واستمرت في بناء المستوطنات وانتهاك حرمة المقدسات، فاشتعلت انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨، وبقي في السجون الإسرائيلية ما يقارب الـ ١٢٥٠ أسيراً من أصل ١٢٥٠٠، هم مجموع المعتقلين حين تم توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، بحسب وكالة الأنباء الرسمية (وفا).

وبهدف وأد انتفاضة الأقصى وقمع الشعب المنتفض، عادت سلطات الاحتلال وشنّت حملات اعتقال جماعية، وهو ما دفعها إلى بناء سجنيْ ريمون وجلبوع، وتوسيع سجون أُخرى، وإعادة افتتاح معتقلات كبيرة كانت أُغلقت عقب توقيع اتفاق أوسلو، كالنقب وعوفر، بهدف استيعاب الأعداد الضخمة من المعتقلين الفلسطينيين.

ولا يزال الفلسطينيون حتى كتابة هذه السطور ينتظرون إطلاق سراح الدفعة الرابعة التي كان من المفترض تنفيذه بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩، وهو ما دفع المفاوض الفلسطيني إلى وقف المفاوضات احتجاجاً؛ فبقوا مقيّدين في السجون، إلى أن أمضى بعضهم مدة محكوميته كاملة، والتي تجاوزت الثلاثين عاماً، من أمثال: كريم وماهر يونس اللذان أُفرج عنهما في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، بعد أن أمضى كلٌّ منهما مدة محكوميته كاملة، والبالغة ٤٠ عاماً، ورشدي أبو مخ وبشير الخطيب، بعد أن أمضى كلٌّ منهما مدة محكوميته البالغة ٣٥ عاماً، وغيرهم. أما الأسير فارس بارود، المحكوم بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، فلم يشأ القدر أن يبقيه حياً لينتظر لحظة الإفراج، فاستشهد داخل سجنه في سنة ٢٠١٩ نتيجة الإهمال الطبي، وما زال جثمانه ينتظر مَن يحرّره، بعد أن احتجزته إسرائيل إلى جانب مئات الجثامين الأُخرى المحتجزة في سجون الأموات، وما يُعرف بمقابر الأرقام وثلاجات الموتى.

وبعد مرور سنوات قليلة على اندلاع الانتفاضة، لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح عدة دفعات من المعتقلين، بلغ مجموعهم نحو ٢٠٠٠ معتقل فلسطيني، لمعالجة الاكتظاظ داخل السجون من ناحية، وترجمةً لتفاهمات قمة شرم الشيخ في سنة ٢٠٠٥، من ناحية أُخرى، وتحت مسميات بوادر حُسن نية، في محاولة إسرائيلية للتنصل من الاستحقاق السياسي.

بينما لا يزال ٢٢ أسيراً، من أسرى ما قبل أوسلو، قابعين في سجون الاحتلال؛ أقدمُهم الأسير محمد الطوس المعتقل منذ ٣٨ عاماً. وما بين فشل المفاوضات في الإفراج عنهم عبر القنوات السياسية، وعجز المقاومة عن كسر قيدهم وإغلاق ملفهم في إطار صفقة التبادل، أضحت حريتهم اختباراً جاداً للمفاوض والمقاوم، على حد سواء. بينما تبقى الكلمة العليا للمقاومة، في ظل انعدام الأفق السياسي وانسداد المسارات التفاوضية.

ومع استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، في أواخر تموز/يوليو ٢٠١٣، تبقّى في السجون الإسرائيلية ١٠٤ أسرى معتقلين منذ ما قبل أوسلو، ولم تنجح صفقة شاليط (٢٠١١) في إدراج أسمائهم ضمن قوائم المحرَّرين، فاتفق الطرفان المتفاوضان، الفلسطيني والإسرائيلي، برعاية أميركية، على إطلاق سراحهم على أربع دفعات. التزمت إسرائيل بإطلاق سراح الدفعات الثلاث الأولى. ولا يزال الفلسطينيون حتى كتابة هذه السطور ينتظرون إطلاق سراح الدفعة الرابعة التي كان من المفترض تنفيذه بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩، وهو ما دفع المفاوض الفلسطيني إلى وقف المفاوضات احتجاجاً؛ فبقوا مقيّدين في السجون، إلى أن أمضى بعضهم مدة محكوميته كاملة، والتي تجاوزت الثلاثين عاماً، من أمثال: كريم وماهر يونس اللذان أُفرج عنهما في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، بعد أن أمضى كلٌّ منهما مدة محكوميته كاملة، والبالغة ٤٠ عاماً، ورشدي أبو مخ وبشير الخطيب، بعد أن أمضى كلٌّ منهما مدة محكوميته البالغة ٣٥ عاماً، وغيرهم. أما الأسير فارس بارود، المحكوم بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، فلم يشأ القدر أن يبقيه حياً لينتظر لحظة الإفراج، فاستشهد داخل سجنه في سنة ٢٠١٩ نتيجة الإهمال الطبي، وما زال جثمانه ينتظر مَن يحرّره، بعد أن احتجزته إسرائيل إلى جانب مئات الجثامين الأُخرى المحتجزة في سجون الأموات، وما يُعرف بمقابر الأرقام وثلاجات الموتى.

بينما لا يزال ٢٢ أسيراً، من أسرى ما قبل أوسلو، قابعين في سجون الاحتلال؛ أقدمُهم الأسير محمد الطوس المعتقل منذ ٣٨ عاماً. وما بين فشل المفاوضات في الإفراج عنهم عبر القنوات السياسية، وعجز المقاومة عن كسر قيدهم وإغلاق ملفهم في إطار صفقة التبادل، أضحت حريتهم اختباراً جاداً للمفاوض والمقاوم، على حد سواء. بينما تبقى الكلمة العليا للمقاومة، في ظل انعدام الأفق السياسي وانسداد المسارات التفاوضية.

إن بقاء هؤلاء في السجن ومكوث غيرهم أعواماً طويلة خلف القضبان، هما نتاج طبيعي لِما اعترى أوسلو والاتفاقيات اللاحقة من أخطاء وثغرات، إذ لم تتطرق اتفاقية أوسلو إلى قضية الأسرى في بنودها ونصوصها. لقد تعاملت الحكومة الإسرائيلية مع قضية الإفراج عن الأسرى من منطلقات ما يُسمى (مبادرات حُسن النية) ووفق مقاييس إسرائيل الداخلية.

أما النصوص القليلة التي وردت في بعض الاتفاقيات اللاحقة، فكانت فضفاضة وغير واضحة، ومتناقضة أحياناً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، جاءت على ذكر الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، من دون التطرق إلى أسرى القدس والـ ٤٨، أو الإشارة إلى الأسرى العرب الذين اعتُقلوا على خلفية الصراع، ولهذا كله أبعاد سياسية. ومع ذلك، أُفرج عن العشرات من هؤلاء في مناسبات عديدة. لكن ثالثة الأثافي كانت ذلك المصطلح الذي استحدثته إسرائيل في اختيار مَن يجب إطلاق سراحه، وأقصد مصطلح «الأيادي الملطخة بالدماء»، إذ اعتبرت كل يد قتلت يهودياً، أو اشتركت في قتله، يداً ملطخة بالدماء، وبالتالي، هي لا تستحق الخروج من السجن بموجب أي اتفاقية.

الطريقة والآليات الإسرائيلية المجحفة في التعامل مع الأسرى، بعد أوسلو، هي التي أقامت الدليل لدى الكثيرين من الأسرى على أن المسار السياسي لن يُخرجهم جميعاً في نهاية المطاف، فوضعُ المعايير وتشكيل اللجان للبحث واختيار الأسماء، يعني أن هناك مَن لا تنطبق عليه المعايير، وهو ما دفعهم، ويدفعهم دوماً، إلى مطالبة الفصائل بالبحث عن بدائل، وهذا ما حفّز بعض الفلسطينيين على اللجوء إلى خيار القوة لتحرير الأسرى، وما صفقة شاليط ببعيدة.

لقد جزّأت إسرائيل قضيتهم الواحدة إلى أجزاء متعددة، وصنّفت الأسرى إلى فئات مختلفة، وفرضت العديد من المعايير والشروط لدى اختيار المنوي الإفراج عنهم، ما بين أسرى منظمة التحرير الفلسطينية وأسرى الحركات الإسلامية، وما بين مؤيد ومعارض، وبحسب المناطق الجغرافية، ما بين أسرى الضفة والقطاع، وأسرى القدس و الـ ٤٨، وهكذا. الأمر الذي مزّق وحدتهم وأضعفَ قوتهم.

إن عدم وجود نصوص واضحة تقضي بالإفراج عن كافة الأسرى، من دون تمييز، وفق آليات محددة وجدول زمني مُلزم بضمانات دولية، ترك الباب مشرّعاً أمام إسرائيل، للتهرب من الاستحقاقات الطبيعية لأي عملية سلمية، وفي مقدمتها إطلاق سراح الأسرى، وهو ما شجعها على التنصل من مفهوم النصوص، ومن التزاماتها بهذا الصدد، ودفعها إلى التعامل مع قضية الأسرى، باعتبارها محكومة بحُسن نياتها فقط.

إن هذه الطريقة والآليات الإسرائيلية المجحفة في التعامل مع الأسرى، بعد أوسلو، هي التي أقامت الدليل لدى الكثيرين من الأسرى على أن المسار السياسي لن يُخرجهم جميعاً في نهاية المطاف، فوضعُ المعايير وتشكيل اللجان للبحث واختيار الأسماء، يعني أن هناك مَن لا تنطبق عليه المعايير، وهو ما دفعهم، ويدفعهم دوماً، إلى مطالبة الفصائل بالبحث عن بدائل، وهذا ما حفّز بعض الفلسطينيين على اللجوء إلى خيار القوة لتحرير الأسرى، وما صفقة شاليط ببعيدة.

وفي السياق ذاته، فإن الاتفاقيات لم تُلزم إسرائيل بعدم القيام باعتقالات أُخرى، ولم تنجح في منعها من تنفيذ حملات اعتقال واسعة، فاستمرت الاعتقالات من دون توقُّف، إذ رصدت هيئة شؤون الأسرى

والمحرَّرين (مؤسسة رسمية) عدد حالات الاعتقال منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، والتي بلغت ١٣٥,٠٠٠ حالة اعتقال، بينها نحو ٢٠,٠٠٠ طفل، و٢٥٠٠ سيدة وفتاة فلسطينية. بالإضافة إلى اعتقال نصف أعضاء المجلس التشريعي (البرلمان الفلسطيني) في دورته الأخيرة، وعدد من الوزراء، والمئات من الأكاديميين والصحافيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

ولا تزال إسرائيل تحتجز في سجونها نحو ٥٠٠٠ أسير فلسطيني، بينهم أكثر من ٤٥٠ أسيراً مضى على اعتقالهم ٢٠ عاماً وما يزيد.

أعتبر أنه من الخطأ الفادح ترك حرية الأسرى لحُسن النية الإسرائيلية، وأن أي اتفاق سياسي لا يتضمن الإفراج عن كافة الأسرى، هو باطل. فمع حرية الأسرى، نقرأ فجر حرية الوطن. وما زلت أرى أن إسرائيل، حاضراً ومستقبلاً، لا يمكن أن تفرج عن أسير واحد، ولا سيما ممن أوجعها فعلهم المقاوم، من دون ضغط مؤثر أو قوة تؤلم. لكنني أؤمن بأهمية المزاوجة ما بين الفعل المقاوم والعمل السياسي، من دون التقليل من شأن أحدهما، وما حققه أيّ منهما، مع إعطاء أهمية أيضاً للنضال الحقوقي والقانوني. ولنا في ذلك كله أمثلة عديدة.

بينما التحق بقائمة شهداء الحركة الوطنية الأسيرة، منذ توقيع اتفاقية أوسلو، نحو ١٢٣ شهيداً، نتيجة التعذيب والقتل المتعمد والإهمال الطبي، كان آخرهم الأسير خضر عدنان. هذا بالإضافة إلى آخرين كثُر ارتقوا شهداء بعد خروجهم من السجن، متأثرين بما أصابهم من أمراض خلال فترة سجنهم.

ختاماً، يمكنني القول، وبموضوعية، إن «أوسلو» وملحقاته لم يكن منصفاً للأسرى، سياسياً وقانونياً، ولم يرتقِ إلى مستوى توقعاتهم وتطلعاتهم، غير أنه لم يكن مجحفاً إلى درجة كارثية، في ظل غياب صفقات التبادل خلال تلك الحقبة، وشمول الإفراجات، في إطار المسار السياسي، أسرى قدامى وممن مضى على اعتقالهم سنوات طويلة، كما شملت المئات من ذوي الأحكام العالية، وممن كانوا يمضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، وأفرجت أيضاً عن العشرات من أسرى القدس و الـ ٤٨ وأسرى الدوريات والأسرى العرب. هذا بالإضافة إلى أنها شملت أسرى ينتمون إلى فصائل فلسطينية عارضت اتفاق أوسلو، وتنضوي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إلا إن الاتفاقيات فشلت في إطلاق سراح كافة الأسرى، بسبب غياب أو ضعف النصوص بهذا الخصوص، وغياب الضمانات الدولية الكفيلة بإلزام إسرائيل.

وأنا هنا لست مجاملاً أو مدافعاً عن أوسلو، كما لم أكن مؤيداً للاتفاق في حينه؛ ولم يُفرَج عني من سجون الاحتلال بموجب الاتفاقيات الموقّعة. وأعتبر أنه من الخطأ الفادح ترك حرية الأسرى لحُسن النية الإسرائيلية، وأن أي اتفاق سياسي لا يتضمن الإفراج عن كافة الأسرى، هو باطل. فمع حرية الأسرى، نقرأ فجر حرية الوطن. وما زلت أرى أن إسرائيل، حاضراً ومستقبلاً، لا يمكن أن تفرج عن أسير واحد، ولا سيما ممن أوجعها فعلهم المقاوم، من دون ضغط مؤثر أو قوة تؤلم. لكنني أؤمن بأهمية المزاوجة ما بين الفعل المقاوم والعمل السياسي، من دون التقليل من شأن أحدهما، وما حققه أيّ منهما، مع إعطاء أهمية أيضاً للنضال الحقوقي والقانوني. ولنا في ذلك كله أمثلة عديدة.

الناشطة آية خطيب

تدخل السجن لقضاء محكوميتها، ووقفة مساندة لها أمام سجن الجلمة

قامت الناشطة آية خطيب من بلدة عرعرة، صباح يوم ١٨-٩-٢٠٢٣ ، بدخول السجن لقضاء محكوميتها البالغة ٤ سنوات، كانت قد قضت منهن سنة وشهرين قبل صدور الحكم.

ونظمت وقفة شارك العشرات في الوقفة الداعمة والمساندة لخطيب، التي دعت لها لجنة الحريات المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا، تزامنا مع دخولها للسجن.

ورفع المشاركون لافتات كُتب عليها شعارات داعمة لآية ومنددة بالسياسات العنصرية تجاه الفلسطينيين، وهتفوا ضد السجن والظلم.

وكانت قد أصدرت المحكمة المركزية في مدينة حيفا، بتاريخ ١٥ أغسطس/أوغست، حكما بالسجن ٤ سنوات، وذلك على خلفية اعتقالها بتاريخ ١٧/٢/٢٠٢٠، واتهامها بـ «تجنيد الأموال لدعم الإرهاب وتمريرها إلى حركات المقاومة»، وكان من المفترض أن تسلّم آية نفسها لمصلحة السجون بتاريخ ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ بسجن الجلمة «كيشون»، لكن المحامي طلب التأجيل حتى تاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر.

وخضعت خطيب للمحاكمة منذ ٣ سنوات ونصف، واعتقلت فعليا على خلفية الملف سنة وأربعة أشهر قضتها في سجن «الدامون» قبل أن يتم تحويلها إلى الحبس المنزلي مع القيد الإلكتروني في بسمة طبعون وفي قرية زلفة وحُوّلت قبل عدة أشهر إلى الحبس المنزلي في قريتها عرعرة وسمح لها بالخروج من منزلها مدة ساعتين في اليوم.

آية خطيب، نشطت عبر صفحتها على «فيسبوك» في جمع التبرعات للأطفال المرضى

يشار إلى أن آية خطيب، نشطت عبر صفحتها على «فيسبوك» في جمع التبرعات للأطفال المرضى من الضفة والقطاع والذين يعالجون في المستشفيات الإسرائيلية إلى جانب مواكبتها للعديد من الحالات الإنسانية المرضية والاجتماعية كطلاب وطالبات جامعيين حالت ظروفهم الاقتصادية دون إكمال أقساطهم الجامعية، وشكّلت صفحة الأسيرة آية خطيب عنوانا للخدمة الإنسانية والمجتمعية وحظيت في عملها الخيري بثقة كبيرة من قبل قطاعات شعبنا المختلفة نظرا لحرصها على الشفافية والمصداقية في معاملاتها.

ونفت خطيب التهم المنسوبة إليها وأكدت أن عملها كان في خدمة الأطفال المرضى من غزة الذي يعالجون في المستشفيات الإنسانية وجمع ادوية ومواد عينية للحالات الإنسانية.

هيئة الأسرى: ثلاثة معتقلين مصابين أُدخلوا إلى ما تسمى «عيادة سجن الرملة» مؤخرا

أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أن عدد المعتقلين المرضى القابعين في مستشفى الرملة، ازداد مؤخرا، وذلك بعد نقل ثلاثة معتقلين مصابين برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضحت، في بيان جديد بتاريخ ٥ اكتوبر أن المعتقلين هم، داوود أبو عطية من بلدة العيسوية في محافظة القدس، تعرض لعدة إصابات بليغة في اليد والفخذ، ولا يستطيع تحريك جسده من الآلام، وورد أبو شيرين من محافظة جنين الذي يعاني من رصاصتين في القدم اليمنى من أسفل الركبة، حيث تم أخذ جلد من قدمه اليسرى لإغلاق مكان الجرح في القدم اليمنى، وهو يتنقل على كرسي متحرك، وناصر عبيات من محافظة بيت لحم الذي يعاني من إصابة في البطن وإصابة في القدم اليمنى، وهو الآن يتنقل على كرسي متحرك.

وقالت الهيئة، إنه يتواجد حاليا في مستشفى سجن الرملة ١٤ معتقلا، يعانون من أمراض مزمنة وأوضاع صحية صعبة، وهم بحاجة إلى رعاية دائمة في ظل اكتظاظ عدد المعتقلين المرضى، وافتقار المستشفى إلى أدنى المقومات والاحتياجات الطبية، وتعمد ممارسة أسلوب الإهمال الطبي واستخدام المعتقلين حقل تجارب للعديد من الأدوية.

إدارة سجن (جلبوع) تعزل الأسير حسام عمر بعد عملية الاقتحام الواسعة التي نفّذتها قوات القمع بمشاركة الوزير الفاشي (بن غفير)

أقدمت إدارة سجن (جلبوع)، على عزل موجه عام حركة (فتح) في سجن (جلبوع) الأسير حسام يوسف عمر، بعد عملية الاقتحام الواسعة التي نفّذتها قوات القمع لقسمي (١،٣)، بمشاركة الوزير الفاشي (بن غفير)، وما تلا ذلك من مواجهة داخل السّجن إثر ذلك.

ولفت نادي الأسير، إلى أنّ حالة من التوتر تشهدها مختلف السّجون، في ضوء العدوان المتصاعد على الأسرى، من عمليات اقتحام، ونقل، وعزل، ومحاولة حكومة الاحتلال، ووزيرها الفاشي المستمرة لفرض إجراءات تمس منجزات الأسرى وحقوقهم.

يُشار إلى أنّ الأسير عمر من طولكرم، محكوم بالسّجن ٣٥ عامًا، وهو معتقل منذ عام ٢٠٠٢، علمًا أنه تعرض خلال سنوات اعتقاله للعزل لعدة سنوات وخاض إضرابًا عن الطعام ضد عزله، كما أنّ ثلاثة من أشقائه تعرضوا للاعتقال.

ماذا فعل الاحتلال بأسرى العزل؟

المحرر عيايدة...
دخل الأسر طفلاً محملاً بأشواقه وخرج منه فاقداً لإدراكه

أصيبت عائلة عيايدة من قرية «الشيوخ» قضاء الخليل (جنوب الضفة الغربية) بحالة من الصدمة حينما شاهدت نجلها باسل علي عيايدة (٢٦ عاما) الذي أفرج عنه من سجون الاحتلال أمس الجمعة، بعد اعتقال دام ١١ سنة أمضى أكثر من نصفها في الحجز الانفرادي.

واعتقل باسل طفلا لا يتجاوز (١٥ عاما) وخرج شابا في عمر (٢٦ عاما)، ولكن في حالة نفسية صعبة جدا، وفاقد الذاكرة والنطق بحسب العائلة، حيث يعاني بحسب وصف حالته من أعراض مرض «الزهايمر».

وأكد عزيز عيايدة عم الأسير المحرر أن ابن أخيه «تعرض لشتى صنوف التعذيب منذ اعتقاله، وخضع للعزل الانفرادي قرابة ٧ سنوات؛ ما أثر إلى حد بعيد على حالته الصحية والنفسية».

وكشف عيايدة أن سلوكيات باسل تدلل على أنه تعرض لضغوط نفسية كبيرة خلال فترة عزله، مشيرا إلى أنه لا يعرف أحدا من أفراد عائلته، ودائما يصرخ «لا تضربني».

> باسل خرج من السجن فاقدا للثقة بكل شيء حوله، ولا يعرف أحدا من عائلته، ولا يتكلم، ودائما ينظر إلى الأرض، ويخاف رفع رأسه إلى الأعلى، حتى لا يتعرض للضرب كما كان يتعرض له في السجن».

وأشار إلى أن «آثار القيود على يديه ورجليه ظاهرة؛ مما يدلل أنه كان طول فترة سجنه مقيدا بالسلاسل ودائما رأسه إلى الأرض».

وقال «حينما نطلب منه أن يرفع رأسه يرفض خشية أن يتم ضربه كما كان الحال عليه طوال السنوات الماضية من العزل».

وحمّل عيايدة دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عما جرى لابن أخيه «لا سيما، وأن عائلته كانت ممنوعة من زيارته طول فترة أسره لذلك فوجئت في حالته المتدهورة إلى هذا الحد».

وأوضح عيايدة أنه «خلال ١١ سنة من الاعتقال، سمح قبل عام لوالدته بزيارته، وخرج لها لمدة ٥ دقائق، دون أن يتحدث معها بكلمة واحدة، وقبل ٥ أشهر سمح لها بالزيارة، لكن إدارة السجن أبلغتها أنه يرفض الخروج للزيارة دون معرفة إن كان رفض الخروج أم منع منه خشية معرفة حالته» وفق قوله.

وأضاف يقول إن «باسل خرج من السجن فاقدا للثقة بكل شيء حوله، ولا يعرف أحدا من عائلته، ولا يتكلم، ودائما ينظر إلى الأرض، ويخاف رفع رأسه إلى الأعلى، حتى لا يتعرض للضرب كما كان يتعرض له في السجن».

وأكد أن العائلة ستعرضه على الطبيب من أجل إجراء الفحوصات اللازمة له ومعرفة حالته بالضبط للبدء في علاجه.

واعتبر عم المحرر عيايدة، أن «باسل يمثل حال أطفال فلسطين ومعتقليها في سجون الاحتلال، لا سيما المعزولين منهم».

وأضاف: «هذا احتلال مجرم يستخدم كل أنواع التعذيب والقهر ضد الشعب الفلسطيني بشكل عام والأسرى في سجون الاحتلال على نحو خاص، وباسل نموذج بسيط لذلك، وهناك مئات الأسرى على شاكلته، وربما حالتهم أصعب».

وتابع: «الاحتلال يعتمد استراتيجية القضاء على الشعب الفلسطيني نفسيا وفكريا وعقليا وجسديا، والعالم أعور لا يرى إلا بعين واحدة» وفق وصفه.

وأضاف: «رسالتي لكل الجهات الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات الحقوقية أن المئات من أطفال فلسطين كحال باسل داخل السجون، يجب أن يحظوا بالاهتمام والرعاية؛ لأنهم جيل المستقبل ولا بد أن نحميهم من هذا الغول المتوحش قبل فوات الأوان».

وفي قضية مشابهة لقضية عيايدة يعاني الأسير أحمد مناصرة من مضاعفات صحية ونفسية جراء مطالبات سلطات الاحتلال بإبقائه في العزل الانفرادي لستة أشهر إضافية، رغم أن تقارير طبية عدة أكدت أن عزله المتواصل منذ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢١، قد فاقم من وضعه الصحي والنفسي على نحو خطير.

وتشكل سياسة العزل الانفرادي من أخطر السياسات، التي تنتهجها إدارة سجون الاحتلال، بحقّ الأسرى وهي من السّياسات الثّابتة، والتي صعّدت منها، على نحو خاص بعد عملية «نفق الحرية» التي تمكن فيها ٦ أسرى فلسطينيين من انتزاع حريتهم عام ٢٠٢١، مقارنة مع العشر سنوات الماضية.

الاحتلال اعتقل أكثر من 5200 مواطن منذ مطلع العام الجاري

مع استمرار تصاعد العدوان على شعبنا: الاحتلال يواصل التّصعيد من حملات الاعتقال

قال نادي الأسير الفلسطيني، إنّ قوات الاحتلال الإسرائيليّ، تواصل التّصعيد من حملات الاعتقال بحقّ المواطنين، وذلك مع استمرار تصاعد العدوان على شعبنا، بما يرافقه من كثافة عالية للجرائم، وتصاعد الانتهاكات المنهجة والثابتة بمستوياتها المختلفة، وذلك بهدف تقويض الحالة النضالية المتصاعدة والمتواصلة.

وبيّن نادي الأسير، أنّ حصيلة حالات الاعتقال التي وثقت منذ مطلع العام الجاري، بلغت أكثر من (٥٢٠٠) مواطن، من بينهم أكثر من (٥٠٠) معتقل في جنين ومخيمها التي تتعرض لعدوان متواصل، وذلك مع استمرار تصاعد الحالة النضالية فيها.

وكانت أعلى نسبة في عمليات الاعتقال، في شهر نيسان / أبريل ٢٠٢٣، وبلغت في حينه أكثر من (٩٠٠) حالة اعتقال، أما أعلى نسبة في عمليات الاعتقال في جنين كانت في شهر تموز/ يوليو ٢٠٢٣، خلاله نفّذت قوات الاحتلال حملات اعتقال جماعية خلال العدوان الذي نفذته قوات الاحتلال على جنين ومخيمها، وبلغت (١٥١) حالة.

ويؤكّد نادي الأسير مجددًا على أنّ قوات الاحتلال، استخدمت كافة أنواع الأسلحة، والسّياسات المنهجة للتّنكيل بالمعتقلين وعائلاتهم، هذا إلى جانب عمليات الإعدام الميداني التي نشهدها خلال عمليات الاعتقال، وتصاعد أعداد الجرحى المعتقلين نتيجة لعمليات إطلاق النار خلال حملات الاعتقال.

ولفت نادي الأسير، إلى أنّ أكثر الفئات استهدافًا، هم عائلات الأسرى والشهداء، حيث يواصل الاحتلال انتهاج جريمة (العقاب الجماعيّ) بحقّهم، والتي تشكّل اليوم أبرز الجرائم الثابتة، وتستخدمها على نطاق واسع، وقد تمتد على مستوى بلدة ومخيم ومدينة، إلى جانب استهداف عائلات المقاومين، وترهيبهم، وتهديدهم، واعتقالهم، خاصّة أنّ أعداد المطاردين تصاعدت، مع تصاعد الحالة النضالية وسعي الفلسطيني لتقرير مصيره.

ويشير نادي الأسير، إلى أن قوات الاحتلال صعّدت كذلك من عمليات التّخريب داخل منازل المعتقلين وعائلاتهم، بشكل ملحوظ؛ وامتدت عمليات التخريب على مستوى المخيمات، كما جرى في مخيم جنين، وطولكرم، فمن خلال شهادات العائلات فإن حجم الخسائر المادية في المنازل كبيرة جدًا، حيث تتعمد قوات الاحتلال تنفيذ عمليات تخريب واسعة، بهدف الانتقام، والتي تندرج أيضًا في سياق جريمة (العقاب الجماعيّ).

ويبلغ عدد الأسرى اليوم في سجون الاحتلال نحو (٥٢٠٠) أسير، من بينهم (٣٧) أسيرة، ونحو (١٧٠) طفلًا، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين (١٢٦٤)، بينهم (٢٠) طفلًا، وأربع أسيرات وهن: (رغد الفني، سماح عوض، وحنان البرغوثي، وفاطمة أبو شلال).

عريس مع وقف التنفيذ..

والدة الأسير المقدسي محمد البكري تحمل بدلة عرسه وبطاقة دعوة زفافه الذي كان مقررا غدا..لكن الاحتلال اعتقله وحدد موعد محاكمته في نفس موعد زفافه (٥-١٠-٢٠٢٣).

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
TADAMON . تضامن

أورام جديدة تنهش جسد الأسير علي الحروب

أظهرت الفحوصات الطبية التي أجريت مؤخراً للأسير علي الحروب، من مدينة دورا جنوب الخليل، ظهور أورام جديدة في جسده، وفقاً لنادي الأسير.

وأوضح النادي، في بيان صحفي، أن الفحوصات الطبية أظهرت قبل عامين وجود أورام تحت صدر الأسير الحروب وإبطه.

وأشار إلى أن الأسير الحروب بدأ بالصراع مع المرض، قبل أكثر من عامين، وقد تفاقم وضعه تدريجياً جراء سياسة «الإهمال الطبي المتعمد» من قبل إدارة سجون الاحتلال، التي ماطلت في تشخيص حالته الصحية.

وذكر أن الحروب المعتقل منذ عام ٢٠١٠ ومحكوم بالسجن لمدة ٢٥ عاماً يحتجزه الاحتلال حالياً، في سجن النقب، من بين ٢٤ أسيرًا على الأقل يعانون من السرطان والأورام بدرجات مختلفة، ويواجهون جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء).

وأكد النادي، أنّ جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء) تُشكّل اليوم أخطر الجرائم، والسّياسات التي تنتهجها إدارة سجون الاحتلال بحقّ الأسرى، لما تحتويه على أدوات كثيفة تستهدف من خلالها الأسرى جسديًا ونفسيًا، كما وشكّلت السبب المركزي خلال السنوات القليلة الماضية باستشهاد عدد من الأسرى.

وأشار إلى أن أعداد الأسرى الذين أصيبوا بالسرطان والأورام ازداد بشكل ملحوظ، خلال العامين الماضيين، وقال إن أصعب الحالات عاصف الرفاعي، ووليد دقة المصاب بسرطان نادر في النخاع العظمي، ويعاني من وضع صحي معقد نتيجة سلسلة انتكاسات تعرض لها منذ شهر آذار العام الجاري، ويحتجزهما الاحتلال في (عيادة سجن الرملة).

زيارة أهالي الاسرى لأبنائهم
حــق قانــونــي وانســانــي

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

دليل المحاكمة العادلة

البند: ٤/٤ الحق في الاتصال بالأسرة

ينبغي أن تقدم للمحتجزين، بمن فيهم أولئك الموجودون في حجز الشرطة أو الموقوفون في انتظار المحاكمة، جميع التسهيلات المعقولة للاتصال بأسرهم وأصدقائهم وتلقي الزيارات منهم.

ولا يسمح بفرض القيود أو الإشراف على الزيارات إلا بما تقتضيه مصلحة العدالة أو ضرورات الأمن وحسن النظام في المؤسسة.

وينسحب الحق في تلقي الزيارات على جميع المحتجزين، بغض النظر عن طبيعة الجرم الذي اشتبه بأنهم قد ارتكبوه أو التهمة الموجهة.

Solidarity-ps.org

#Solidarity_Ps #Family_Visits

Info@Solidarity-ps.org

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

يكون للشخص المحتجز أو المسجون الحق في أن يزوره أفراد أسرته بصورة خاصة وفي أن يتراسل معهم. وتتاح له فرصة كافية للاتصال بالعالم الخارجي، رهنا بمراعاة الشروط والقيود المعقولة التي يحددها القانون أو اللوائح القانونية.

المادة ١٩ من «مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن» والذي اقره مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة.

Solidarity-ps.org

#Solidarity_Ps #Family_Visits

Info@Solidarity-ps.org

#Solidarity_Ps #Family_Visits

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

ليس من السهل أن يُسمح لأهالي أسرى قطاع غزة بالزيارة، فأغلبية ذوي الأسرى يحصلون على تصريح زيارة، لكن عند وصولهم إلى حاجز إيرز، تُرجعهم استخبارات الاحتلال بذريعة المنع الأمني، وهذا ما حدث مع والدتي رحمها الله في معظم الزيارات، فكانت تعود أدراجها باكية.

باسمة أبو هولي، شقيقة الأسير عبد الرحيم أبو هولي، وهو من قطاع غزة، ومعتقل منذ ٢٠٠٢/١٢/٧ ومحكوم بـ ٢٢ عاماً.

Solidarity-ps.org

Info@Solidarity-ps.org

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

في صيف سنة ٢٠١٦، أصدرت الهيئة الدولية للصليب الأحمر الدولي بياناً أعلنت فيه توقفها عن الإشراف على الزيارة الثانية للأسرى، الأمر الذي يعني عملياً إلغاءها، متذرعة بضآلة عدد العائلات التي تتقدم بطلبات للزيارة، وبانخفاض التمويل المقدم للهيئة.

Solidarity-ps.org

#Solidarity_Ps #Family_Visits

Info@Solidarity-ps.org

بيان حقائق

٢٠٢٣-٩-١٤

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

احصائيات حول الأسرى

5200 معتقل وأسير فلسطيني.
إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي موزعين على ٢٤ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق.

5000 حالة اعتقال منذ بداية العام
بينهم :
83 اسيرة . **678** طفل.

36 أسيرة في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

160 طفلًا أسيراً تقل أعمارهم عن (١٨) عاماً.

1300 معتقل إداري.

22 أسيراً عدد الأسرى القدامى المعتقلون قبل توقيع اتفاقية أوسلو.

450 أسيراً عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من ٢٠ عاماً في الاعتقال.

573 أسيراً عدد الأسرى الذين صدرت بحقّهم أحكامًا بالسّجن المؤبد (مدى الحياة- **99** عاماً).

237 شهيداً، عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧.

11 أسيراً شهيداً محتجزة جثامينهم.

700 أسيراً مريضاً.

3 أسرى مضربين عن الطعام.

19 صحفياً معتقلاً داخل سجون الاحتلال.

3 أسرى من نواب المجلس التشريعي.

47 أسيراً أعاد الاحتلال اختطافهم بعد اطلاق سراحهم في صفقة وفاء الأحرار.

المعتقلين الاداريين

1300 معتقلاً إدارياً في سجون الاحتلال حتى نهاية آب/أغسطس الحالي
بينهم :

20 طفل معتقل إداريا.

4 أسيرات وهن: (رغد الفني، سماح عوض، وحنان البرغوثي، وفاطمة أبو شلال).

362 أمراً إداريا تم في شهر آب الماضي، بينهم :

230 أمر اعتقال اداري جديد.

132 تجديد أمر الاعتقال الإداري.
كانت الفئة الأكثر استهدافًا هي الأسرى المحررين،

111 عدد ملفات الاستئناف المقدمة من هيئة شؤون الاسرى والمحررين على قرارات الاعتقال الإداري.
رفضت المحاكم الاسرائيلية غالبيتها، دون أن تبدي أي أسباب حقيقية أو مقنعة لهذا الرفض.

2350 عدد أوامر الاعتقال الإداريّ منذ مطلع العام الجاري، بينهم:

1245 أمر اعتقال اداري جديد.

1105 أمر تجديد للاعتقال الاداري.

2 المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام:
- المعتقل كايد الفسفوس.
- المعتقل سلطان خلوف.
المضربين رفضًا لاعتقالهما الإداريّ منذ اكثر من (٤٠) يومًا، وهم ممن استهدفوا مرات عديدة عبر عمليات الاعتقال، والاعتقال الإداريّ، وخاضًا كذلك إضرابات عن الطعام، سابقًا.

المعتقلين المقدسيين

1800 معتقلاً مقدسياً تم اعتقالهم في النصف الأول من العام ٢٠٢٣، من بينهم:

208 أطفال

56 امرأة

130 معتقلاً مقدسياً تم اعتقالهم خلال شهر أغسطس المنصرم، بينهم:

أكثر من **27** قاصرًا

6 نساء

8 أوامر اعتقال إداري بحق أسرى من محافظة القدس، بينهم:
- وزير القدس السابق المبعد عن المدينة خالد أبو عرفة.
- النائب المبعد أحمد عطون.

-- الحبس المنزلي للمقدسيين

194 قـــرارا بالحبـــس المنزلي أصدرتها سلطات الاحتلال خلال النصف الأول من العام الجاري، كان أعلاها في شهر نيسان بواقع ٥٧ قرارا، وتتفاوت مدة القرارات الصادرة ما بين يومين إلى حبس منزلي «مفتوح» أي دون تحديد سقف زمني لانتهاء القرار.

20 عدد أوامر وقرارات الاحتلال بالحبس المنزلي بحق المقدسيين في شهر اب ، ووقع ١٠ أطفال ضحية هذه العقوبة.

والحبس المنزلي وسيلة تفرضها سلطات الاحتلال على الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، سيّما المقدسيين منهم، تسعى من خلاله للتضييق والتنكيل بهم، وما تنفكّ تفرضه على جميع شرائحهم خصوصاً الأطفال منهم.
و"**الحبس المنزلي**" هو احتجاز الشخص داخل البيت طوال المدة التي تبحث فيها محكمة الاحتلال في ملفه إلى حين انتهاء الإجراءات القضائية بحقه وإصدار المحكمة حكمها في قضيته، وقد تصل مدة الحبس، لأيام أو لأسابيع أو لأشهر أو عام أو أكثر، ولا تحتسب هذه الفترة من الحكم الفعلي الذي يصدر لاحقًا.

توزيع الأسرى وفق الحالة الاعتقالية

4162	معتقلاً من الضفة الغربية.
190	معتقلاً من قطاع غزة.
92	معتقلاً من الأراضي المحتلة عام ٤٨
19	أسيراً من أسرى الدوريات العرب وجميعهم من حملة الجنسية الأردنية.

توزيع الأسرى وفق مدة الحكم في سجون الاحتلال الإسرائيلي

183	أسيراً محكومون من سنتين الى ثلاثة سنوات.
155	أسيراً محكومون من ٣-٤ سنوات.
92	أسيراً محكومون من ٤-٥ سنوات.
76	أسيراً محكومون من ٥-٦ سنوات .
59	أسيراً محكومون من ٦-٧ سنوات.
107	أسير محكومون من ٧-١٠ سنوات.
159	أسيراً محكومون من ١٠-١٥ سنة.
141	أسيراً محكومون من ١٥- ٢٠ سنة.
217	أسيراً محكومون من ٢٠-٢٥ سنة.
139	أسيراً محكومون من ٢٥- ٣٠ سنة.
92	أسيراً محكومون أكثر من ٣٠ عاماً.
573	أسيراً محكومون بالسجن مدى الحياة.

بيان حقائق

٢٠٢٣-٩-١٤

توزيع الأسرى الفلسطينيين وفق الفرز التنظيمي في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

2347	أسيراً من حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح.
1117	أسيراً من حركة المقاومة الاسلامية - حماس.
503	أسيراً من حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين.
300	أسيراً من الجبهة لشعبية لتحرير فلسطين.
98	أسيراً من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
835	فصائل أخرى

توزيع الأسرى الفلسطينيين وفق الحالة الاعتقالية في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

1700	أسيراً موقوفاً بانتظار المحاكمة.
2100	أسيراً محكوماً في المحاكم العسكرية .
1300	معتقلاً اداريا دون تهمة وضمن ملف سري.

شهداء الحركة الأسيرة

237	عدد الأسرى الذين استشهدوا في الأسر منذ عام ١٩٧٦، بينهم:
73	معتقلاً استشهدوا نتيجة التعذيب في أقبية التحقيق.
81	معتقلاً استشهدوا نتيجة الاهمال الطبي المتعمد.
76	معتقلاً استشهدوا نتيجة اعدامهم ميدانياً بعد اعتقالهم مباشرة.
7	معتقلين استشهدوا بعد اصابتهم بطلقات نارية وهم في الاعتقال.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

قائمة بأسماء الأسرى القدامى المعتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣

	اسم الأسيـــر	تاريخ الاعتقال
١.	محمد الطوس	معتقل منذ عام ١٩٨٥
٢.	إبراهيم أبو مخ	معتقل منذ عام ١٩٨٦
٣.	وليد دقة	معتقل منذ عام ١٩٨٦
٤.	إبراهيم بيادسة	معتقل منذ عام ١٩٨٦
٥.	أحمد أبو جابر	معتقل منذ عام ١٩٨٦
٦.	سمير أبو نعمة	معتقل منذ عام ١٩٨٦
٧.	محمد داوود	معتقل منذ عام ١٩٨٧
٨.	جمعة آدم	معتقل منذ عام ١٩٨٨
٩.	محمود أبو خربيش	معتقل منذ عام ١٩٨٨
١٠.	رائد السعدي	معتقل منذ عام ١٩٨٩
١١.	إبراهيم اغبارية	معتقل منذ عام ١٩٩٢
١٢.	محمد اغبارية	معتقل منذ عام ١٩٩٢
١٣.	يحيى اغبارية	معتقل منذ عام ١٩٩٢
١٤.	محمد جبارين	معتقل منذ عام ١٩٩٢
١٥.	ضياء الفالوجي	معتقل منذ عام ١٩٩٢
١٦.	محمد فلنة	معتقل منذ عام ١٩٩٢
١٧.	ناصر أبو سرور	معتقل منذ عام ١٩٩٣
١٨.	محمود أبو سرور	معتقل منذ عام ١٩٩٣
١٩.	محمود عيسى	معتقل منذ عام ١٩٩٣
٢٠.	محمد شماسنة	معتقل منذ عام ١٩٩٣
٢١.	عبد الجواد شماسنة	معتقل منذ عام ١٩٩٣
٢٢.	علاء الدين الكركي	معتقل منذ عام ١٩٩٣

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

قائمة أسماء الأسرى المعتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو وأفرج عنهم في صفقة وفاء الأحرار عام ٢٠١١، وتم اختطافهم مرة أخرى عام ٢٠١٤

	الاســـــم	تاريخ الاعتقال الأول/الثاني
١.	الأسير القيادي نائل البرغوثي	عام ١٩٧٨
٢.	الأسير علاء البازيان	عام ١٩٧٩ أفرج عنه عام ١٩٨٥ أُعيد اعتقاله عام ١٩٨٦
٣.	الأسير سامر المحروم	عام ١٩٨٦
٤.	الأسير ناصر عبد ربه	عام ١٩٨٨
٥.	الأسير جمال ابو صالح	عام ١٩٨٨
٦.	الأسير نضال زلوم	عام ١٩٨٩
٧.	الأسير مجدي العجولي	عام ١٩٨٨ أُعيد اعتقاله عام ١٩٨٩ وحكم عليه بالمؤبد
٨.	الأسير عبد المنعم طعمه	عام ١٩٨٩
٩.	الأسير عايد خليل	عام ١٩٨٩
١٠.	الأسير عدنان مراغة	عام ١٩٩٠
١١.	الأسير طه الشخشير	عام ١٩٩٢

شكر خاص للأسير المحرر/ عبد الناصر فروانة
رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شوون الأسرى والمحررين

المصدر: (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز وادي حلوة - القدس).
بتسيلم - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة

إعداد:
وحدة البحوث والدراسات
المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
- تضامن -
٢٠٢٣م

www.asra-ps.com
Free.Asra@gmail.com

La coalition européenne de soutien aux prisonniers palestiniens
La coalición europea de apoyo a los prisioneros palestinos
Europäische Allianz für die Solidarität mit den Palästinensischen Gefangenen e.V.

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الثامن للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين

مدريد / اسبانيا يومي 9/30 - 2023/10/1

في جو ساده المسؤولية العالية والوحدة والعزم على مساندة ودعم الأسيرات والأسرى، والإصرار على ضرورة تدويل قضيتهم عقد التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين مؤتمره الثامن في مدريد / اسبانيا يومي 9/30 و 2023/10/1 وذلك تحت شعار الوقف الفوري للاهمال الطبي المتعمد واسترداد جثامين الشهداء .

تزامن المؤتمر مع تصاعد انتهاكات حكومة الاحتلال الإسرائيلي اليمينية العنصرية المتطرفة لحقوق الأسرى والمعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال ومن ضمنهم الأسيرات والأسرى المرضى والمعتقلين الإداريين. كما وعزمها على سن وتشريع المزيد من القوانين والقرارات العنصرية بحق الأسرى والمعتقلين، وخاصة قانون الاعدام وغيره من القوانين الجائرة. وفي المقابل تصاعد الاضرابات عن الطعام ومعارك الأمعاء الخاوية من أجل الحرية والكرامة، حيث يواصل المعتقل الاداري كايد الفسفوس اضرابه عن الطعام منذ شهرين.

وفي ظل استمرار المعتقلين الإداريين مقاطعتهم لمحاكم الاحتلال وذلك رفضا لاستمرار اعتقالهم المخالف للقانون الدولي والإنساني. وفي الوقت الذي يستمر فيه الإهمال الطبي الممنهج بحق الأسيرات والأسرى المرضى ورفض تقديم العلاج المناسب والضروري لهم، وخاصة الأسير عاصف الرفاعي المصاب بمرض السرطان الذي وصل إلى وضع صحي خطير جدا، ورفض سلطات وادارات السجون إجراء تقديم العلاج المناسب والعمليات الجراحية اللازمة للأسير القائد المناضل وليد دقة، والأسيرة اسراء جعابيص، والعديد من الأسرى المرضى الذين يعانون من أوضاع صحية خطيرة. الى جانب إستمرار جريمة إحتجاز جثامين الشهداء والتي تترك جرحا ومعاناة متواصلة لذوويهم.

لقد شهد المؤتمر حضورا أوروبيا ودوليا واسعا ومتميزا، بمشاركة نخبة من البرلمانيين والمحامين والحقوقيين وممثلي الأحزاب وحركات التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم عضو البرلمان البريطاني السابق والرئيس الفخري للتحالف كريس وليامزن. ورئيس لجنة تنسيق التحالف في اسبانيا رامون كازانوفا، وسفير نيكارغوا في اسبانيا.

وبمشاركة سفير دولة فلسطين في اسيانيا السيد حسني عبد الواحد، ووفد هام من الحقوقيين والنشطاء من أبناء شعبنا في الداخل الفلسطيني عام 48، ووفد عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين برئاسة الوزير قدورة فارس، ونادي الأسير، والهيئة العليا لشؤون الأسرى والمحررين، ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، ووفد عن الاعلام الرسمي الفلسطيني برئاسة الوزير أحمد عساف، ورئيس المكتبة الوطنية الوزير عيسى قراقع. والمؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى وعدد من الأسرى والمحررين وذويهم. ورئيس الاتحاد الفلسطيني في امريكا الاتينية ريكاردو محرز وعدد من الحقوقيين في الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم، الذين شاركوا بفعالية بالمؤتمر . وبدأ بمشاركة حشد واسع من قادة ونشطاء الجاليات الفلسطينية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وبلدان المهجر والشتات، وبمشاركة أسرى محررين، وعددا من ذوي الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ونخبة هامة من الإعلاميين والصحفيين.

استمع المؤتمر لرسائل ولشهادات حية من الأسيرات والأسرى الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي والحبس المنزلي، وشهادات ذويهم حول معاناتهم، والتي كان لها عميق الأثر لدى المشاركين بالمؤتمر. ناقش المؤتمر في مداولاته وجلسات العمل المتخصصة التي عقدها، الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأسرى، والأسيرات والأسرى المرضى، والمعتقلين الإداريين والأطفال في سجون الاحتلال. وسياسة الاهمال الطبي واحتجاز جثامين الشهداء من الأسرى والمناضلين ومسألة مقابر الارقام. هذا بالاضافة إلى مناقشة القوانين العنصرية الاسرائيلية الجائرة بحق الأسرى، التي تتعارض مع القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان. كما ناقش ابداعات الأسرى الفكرية والثقافية والأدبية ونجاحاتهم العلمية والاكاديمية.

والى جانب المؤتمر أقيم معرض رسومات للفنانين العرب شارك فيه حوالي 60 فنانا من مختلف الدول العربية ومن هولندا حول معاناة أسرى الحرية، وشارك فيه نادي الأسير بصور عن الأسرى القدامى، والأسيرات، وشهداء الحركة الأسيرة ال 11 المحتجزة جثامينهم، والأسرى المرضى المصابون بمرض السرطان.

عبر المؤتمر عن إدانته المطلقة لهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الانسان، وأكد على مسؤولية القضاء الجنائي الدولي، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة والمحاسبة الجنائية، حتى لا يفلت هؤلاء المجرمين من العقاب.

وأشاد المؤتمر بالصمود والنضال البطولي للحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، ورفضها لإجراءات الاحتلال ضد المعتقلين الإداريين، والنساء والأطفال. وأشاد بالإضراب عن الطعام الذي يواصله المعتقلون الإداريون، رفضا للاعتقال الإداري وعبر عن دعمه لمقاطعتهم المستمرة لمحاكم الاحتلال.

واعتزازا بتضحيات الأسرى ودورهم النضالي، ودور المتضامنين الأجانب والحقوقيين الفلسطينيين في الدفاع عن الأسرى، كرّم التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، المحامي الحيفاوي حسن عبادي على جهوده في التواصل الدائم مع الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال. وأشاد بمشروعه " لكل أسير كتاب" وجهوده المثمرة بنشر وطباعة مؤلفاتهم وابداعاتهم الثقافية والأدبية.

واستمع المؤتمر للكلمات الشامله الهامة في جلسة الافتتاح، التي قدمها الرئيس الفخري للتحالف السيد كريس وليامزون ، والدكتور خالد حمد المنسق العام للتحالف، وسعادة سفير دولة فلسطين في اسبانيا السيد حسني عبد الواحد، وعضوة لجنة تنسيق التحالف في اسبانيا السيدة ثيليا تيتس ومعالي الوزير قدورة فارس رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ومعالي الوزير أحمد عساف المشرف العام على الاعلام الرسمي الفلسطيني، وورقة عمل رئيس المكتبة الوطنية السيد عيسى قراقع، وكلمة الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال. وكلمة السيدة سناء دقة زوجة الأسير القائد وليد دقة، وغيرها من كلمات ورسائل الأسرى وذويهم. وكلمات الوفود الدولية والتي شكلت كلها برنامج عمل للتحالف الأوروبي خلال المرحلة القادمة.

وقد أكد المؤتمر في ختام أعماله على ضرورة تضافر وحشد كافة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية من أجل ما يلي :

1. نشر وفضح وإدانة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، وخاصة النساء والأطفال والمعتقلين الاداريين، والعمل على تكثيف الجهود على الصعيد الدولي، لوقف معاناة الأسرى وإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال بالتنسيق والتعاون مع الهيئات المعنية بشؤون الأسرى في الوطن وكافة الهيئات الدولية الحقوقية المختصة.

2. تدويل قضية الأسرى والإسراع في إحالة الجرائم المرتكبة بحقهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإلى القضاء الجنائي الدولي، حتى لا تبقى إسرائيل كسلطة محتلة فوق القانون الدولي وتستطيع الإفلات من العقاب. كما ورفع درجة التعاون مع المؤسسات الحقوقية الدولية لتحقيق هذه الأهداف. الى جانب ذلك تفعيل لجان التحالف القانونية والطبية والإعلامية والسياسية. ومتابعة الجهود التي قام بها التحالف الأوروبي في المحكمة الجنائية الدولية سابقا حول انتهاكات حكومة الاحتلال للقوانين الدولية والاستفادة من المنصة الالكترونية التي أنشأتها المحكمة الجنائية الدولية، لتلقى الشكاوى من ضحايا الاحتلال، وخاصة من الأسرى وذويهم. ومطالبة المحكمة من خلالها بالبدء بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.

3. ومع استمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد التي تمارسها سلطات الاحتلال وإدارات السجون الإسرائيلية، بحق الأسرى المرضى. قرر المؤتمر وبالتنسيق مع مؤسسات الوطن بالتوجه الى النقابات والمؤسسات الأوروبية الطبية والى الصليب الأحمر الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، لمتابعة ملفات الأسرى المرضى، والعمل على تشكيل وفود طبية دولية للإطلاع على اوضاعهم الصحية داخل سجون الاحتلال. هذا إلى جانب تسليط الضوء على معاناتهم والضغط لتوفير العلاج الطبي الملائم لهم، لإنقاذهم من خطر الموت الذي يهدد حياتهم. وتنظيم العديد من الحملات الوطنية والعربية والدولية للوصول الى هذه الاهداف.

4. إدانة سياسة الاحتلال الإسرائيلي باعتقال الأطفال الفلسطينيين، وإنتهاك حقوقهم التي كفلتها لهم كافة القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل. لا سيما الطفل الأسير أحمد مناصرة الذي يتعرض للعزل الانفرادي والإهمال الطبي والتعذيب. والعمل على رفع وتيرة التنسيق المؤسسات الحقوقية الدولية لتصعيد حملة التضامن معهم حتى نيلهم حريتهم.

5. مواصلة الحملة الدولية الي اطلقها التحالف الأوروبي لمناصرة الأسرى، بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية والعربية ذات الصلة، لدعم نضالات المعتقلين الاداريين، ومقاطعة محاكم الاحتلال. والمطالبة بوقف والغاء سياسة الاعتقال الإداري والإفراج عن المعتقلين الإداريين. وحث كافة الدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، على عقد مؤتمر دولي لتطبيق الاتفاقية الثالثة والاتفاقية الرابعة لعام 1949، واجبار سلطات الاحتلال على تطبيقهما على الأسرى في سجون الاحتلال. والعمل على الغاء القوانين العنصرية الاسرائيلية بحق الأسرى التي تنتهك القانون الدولي الانساني، وقانون حقوق الانسان، والعمل على عقد مؤتمر شعبي في احدى العواصم الأوروبية، تشارك فيه الجاليات الفلسطينية، وحركات التضامن الأوروبية مع نضال الشعب الفلسطيني. لدعم نضالات الأسرى والمعتقلين وحقوقهم العادلة والمشروعة في الحريةوالكرامة الانسانية.

6. إطلاق حملة دولية بمشاركة مؤسسات الوطن لإدانة سياسة الاحتلال باحتجاز جثامين الشهداء الأسرى، باعتبارها جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، والعمل من اجل الافراج عن الجثامين سواء جثامين الأسرى، وجثامين الشهداء المحتجزين في ثلاجات الموتى ومقابر الأرقام. ووقف معاناة ذويهم.

7. تطوير الجهد الاعلامي للتحالف، والتنسيق المشترك مع الهيئات المعنية بشؤون الأسرى داخل الوطن، عبر اللجان الاعلامية المشتركة، لفضح وادانة جرائم الاحتلال ضد الأسرى والمعتقلين والعمل على توثيق جرائم الإحتلال بحق الأسرى وانتاج الأفلام القصيرة والصور، ونشر المواد الاعلامية عبر الذكاء الاصطناعي لشرح معاناة الأسرى للرأي العام الأوروبي والدولي، وايصال هذه الوثائق الى الحكومات والسفارات والمسؤولين في أوروبا وبلدان العالم الأخرى.

8. تثمين وتقدير الانتاج الفكري والثقافي والأدبي للأسرى والأسيرات، ونشر اصداراتهم، وتقدير وتثمين وتشجيع كل المبادرات المبذولة لدعم الجهود الابداعية للأسرى وترجمة ابداعاتهم الى لغات أخرى.

9. في ختام المؤتمر ناقش المؤتمرون الوضع الداخلي للتحالف، حيث تم التأكيد على الالتزام بالوضع القانوني للتحالف كجمعية اوروبية مسجلة لدى المحاكم والدوائر المالية الاوروبية وعلى تنشيط وتوسيع لجان التنسيق بالدول المختلفة لتتسع للكل الفلسطيني والعربي وللمتضامنين الأجانب. والعمل على اتساع انتشارها لتصل الى دول وقارات أخرى. والعمل على مأسسة وتنظيم عمل التحالف .

10. قرر المؤتمر تشكيل لجنة تضامن دولية تضم المؤسسات والجمعيات والاحزاب والبرلمانيين والمتضامنين الاوروبيين لتنظيم وتصعيد حملة تدويل قضية الأسرى واشراكهم الفعلي بعمل التحالف. ولانجاح هذا التوجه قرر التحالف تنظيم ورشة عمل في شهر شباط في بروكسل للبدء بتطوير عمل التحالف وتنظيم ومأسسة أطره ولجانه المنبثقة عنه.

وفي ختام أعماله، عبر المؤتمر الثامن للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، عن شكره وتقديره للجنة تنسيق التحالف في اسبانيا وللسفارة الفلسطينية في مدريد واثنى على جهود كل اللجان والنشطاء والأعضاء والأصدقاء والمشاركين في المؤتمر على جهودهم التي أدت الى نجاح المؤتمر.

إن التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، وهو يختتم أعمال مؤتمره الثامن، ليعبر عن مساندته ودعمه للأسرى في سجون الاحتلال، ويؤكد من جديد أنه سيواصل عملية تدويل قضية الأسرى في كافة المحافل الدولية. والمطالبة بملاحقة حكومة الاحتلال وقادتها بالمحاكم الدولية والاوروبية لارتكابهم الجرائم بحق الأسرى. ويعبر التحالف عن عزمه على مواصلة جهوده من أجل تعزيز وتطوير علاقاته مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والبرلمانات في أوروبا، وغيرها من دول العالم لمتابعة قضايا الأسرى، وتدويل قضيتهم حتى يتم تحررهم من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

الحرية للأسرى والشفاء العاجل للأسرى المجد للشهداء

لجنة تنسيق التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين

مدريد/اسبانيا / 2023/10/3

European Alliance in Defence of Palestine Detainees
Liegnitzstr. 28, 53721 Siegburg, Germany,
Tel: 00491715411168, Fax: 0049-2241-2653744, asrafalastin@web.de
https://www.facebook.com/pages/The-European-Alliance-in-Defence-of-Palestinian-etainees/590907887618242
Account number.: Sparkasse Köln, IBAN: DE 86 3705 0299 0001 0769 23 BIC: COKSDE33XXX

بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني
بشأن قضية باسل العيايدة
الذي أفرج عنه مؤخرًا من سجون الاحتلال

في ضوء الحالة الصحيّة والنفسيّة التي خرج بها باسل علي عيايدة (٢٦ عامًا) من بلدة شيوخ شمال محافظة الخليل، من سجون الاحتلال الإسرائيليّ، والذي أفرج عنه بعد انقضاء مدة حكمه البالغة نحو ١١ عامًا، حيث أمضى السنوات الأخيرة من حكمه رهن العزل الإنفراديّ، وكان آخر محطة له في سجن (سلمون).

فإن نادي الأسير الفلسطيني يؤكّد على ما يلي:

١. إنّ العيايدة وبعيدًا عن طبيعة التهمة التي وجهت له، أو التصنيف التي وضعت فيه قضيته، فإنه وكطفل فلسطيني اعتقل عام ٢٠١٣ من قبل سلطات الاحتلال، وكان يبلغ من العمر في حينه ١٥ عامًا، ولم يكن يعاني قبل اعتقاله من أية مشكلة نفسيّة أو صحيّة، وفقا لما أكدت عليه عائلته.

٢. إنّ الحالة التي خرج بها العيايدة، تؤكّد على أنّ أجهزة الاحتلال وإدارة سجون الاحتلال نفّذت جريمة بحقّه، من خلال عزله إنفراديًا والاعتداء عليه، وهذا ما تعكسه حالته النفسيّة والصحيّة حاليًا، فبعد الإفراج عنه لم يتمكن من التعرف على أفراد عائلته، والتي تواجه اليوم صعوبة بالغة بالتعامل معه.

٣. إنّ إدارة سجون الاحتلال تتحمل كامل المسؤولية عن المصير الذي وصل له العيايدة، واعتبار أن ما جرى معه هي جريمة تندرج ضمن سياسات التعذيب وسوء المعاملة، وانتهاك واضح وصريح لكل القوانين والأعراف الإنسانية الدولية.

٤. على كافة الجهات الحقوقية الفلسطينية والدولية، أن لا تسمح بمرور هذه القضية دون أن يكون هناك مسار قانوني لمتابعة كافة التفاصيل التي تعرض لها العيايدة في سجون الاحتلال، والتي تعكس فعليًا واقع العشرات من الأسرى الفلسطينيين القابعين في زنازين العزل الإنفراديّ في سجون الاحتلال.

٥. يطالب نادي الأسير، كافة المستويات للتدخل من أجل ضمان توفير العلاج والمتابعة الصحية اللازمة للأسير السابق العيايدة.

٦. وأخيرًا فإننا نؤكّد على أن قضية العزل الإنفرادي، وما يرافقها من عمليات تنكيل ممنهجة واعتداءات وسياسات، وأساليب، كانت وما تزال من أخطر السياسات المنهجة التي تستخدمها إدارة سجون الاحتلال، لتدمير الفلسطيني، في وقت نشهد فيه تصاعد في أعداد الأسرى المعزولين في سجون الاحتلال، ومنهم من يعاني أوضاعا نفسيّة وصحيّة صعبة.

٧. على المؤسسات الحقوقية الدولية، أن تنتقل من حيز الإعلان عن الموقف فقط، إلى حيز الفعل الذي يساهم في ردع الاحتلال، ووضع حد للجرائم المنهجة بحق الأسرى في سجون الاحتلال.

انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح صحفي
بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا
للحركة الأسيرة
تعقيبًا على قرارات المدعو «بن جفير»

تؤكد الحركة الوطنية الأسيرة بكافة فصائلها على أن ما تم اتخاذه من قرارات من قبل المدعو «بن جفير» بحق الأسرى وعائلاتهم وحقوقهم إنما هو لعبٌ بالنار التي ستحرق من أشعلها، وإن ردنا على هذه الإجراءات سيثبت للقاصي والداني أنه ليس في هذا الشعب من سيرفع رايةً بيضاء، ونُعاهد أبناء شعبنا بأن نكون على عهدهم بنا وعلى عهد شهدائنا الأبرار جنودًا أوفياء في التصدي لهذا المحتل الغاصب، وسنقاتل هذا العدو بوحدتنا الوطنية وإرادتنا وعزيمتنا، وترقبوا الإعلان عن معركتنا وردنا خلال الأيام القادمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
والحريـــة لشعبنـــا
وإنها لثورة حتى النصر

اللجنة الوطنية العليا
للحركـــة الأسيـــرة

الجمعة ١٦ صفر ١٤٤٥هـ / الموافق لـ ١ سبتمبر ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا للحركة الأسيرة

الشروع في الإضراب المفتوح عن الطعـــــام يوم الخميس ٢٠٢٣/٠٩/١٤م

يا أبناء شعبنا العظيم ، يا أحرار العالم ، تحية التحدي والثبات .

استمرارًا لسياسة العدوان على كل ما هو فلسطيني بشراً وحجراً وشجراً، امتداداً لمحاولات المس بكل مقدس، من أسرى ومسرى، يطل علينا هذا الجاهل المتطرف «بن غفير» بقرار جديد يمس به أقدس مقدساتنا نحن الأسرى عبر تقليص زيارات أهالينا لتصبح مرة كل شهرين، ظاناً أننا قد نستسلم أو نتعب في مواجهة عدوانه وصلفه، فبعد المس بخبزنا ومائنا، اليوم أمهاتنا وزوجاتنا وأبنائنا، في ظل كل ذلك لابد لنا من موقف ولا بد لنا من أفعال توازي حجم العدوان، وبناءً على كل ما سبق نؤكد على ما يلي:

أولاً: إن حقوقنا التي نعيش في ظلها انتزعناها بدمائنا، وآلاف الأطنان من اللحـوم في الإضرابـات التي خضناها ولم نحصل عليها لا مِنةً ولا فضلاً ولا التزاماً بشرائع وقوانين دوليـــة، بالتالي هي ليست محل تفاوضٍ أو تنازلٍ عنها.

ثانياً: لقد قررت لجنة الطوارئ للحركة الوطنية الأسيرة الشروع في الإضراب المفتوح عن الطعـــــام يوم الخميس ٢٠٢٣/٠٩/١٤م، مطالبين بوقف كل القرارات والسياسات المتخذة من أجل التضييق علينـا وعلى شروط حياتنا، وكذلك إعادة كل ما تم سلبه من حقوقنا خلال الفترة الماضية.

ثالثاً: لقد ظهر الخلاف في صفوف عدونا حول هذا القرار، ليس اعترافا من قبلهم بهذا الحق ولا تسليماً بهذا الإنجـاز، بل الخلاف حول التوقيـــت والآليـــة لاتخاذه، الأمر الذي يستوجب علينا عدم الانخداع بما تناوله إعلامهم، ويستوجب منا معشر الأسرى ومن أمامنا شعبنا الوقوف في وجه هذا العدوان والاستعداد والإعداد لهذه المواجهة الحقيقية مع عدو يتربص بنا الدوائر.

رابعاً: سنجعل من شهـــر سبتمبر الحالي عنوانًا وشهراً جامعاً لأقدس قضيتين، مسرىً انتفض من أجله شعبنا قبل ثلاثـة وعشرون عاماً، وأسرى سينتفض معهـــم شعبهم هذا العام حتى تحقيق حرية أسرانا ومسرانا.

خامساً: إن الوحدة التي جسدتها الحركة الأسيرة خلال العامين الأخيرين كانت الضمان -بعد توفيق الله- في صد العدوان علينا، والتي نسعى لترسيخها أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، والتي نأمل أن تمتـد لكل ساحات العمل الفلسطيني، والتي نتوقع أن تتجسد خلال إسناد شعبنا لنا في هذه المعركة.

ختاماً: إن معركتنـا مع هـــذا المحتل معركة مفتوحة لا نكاد نطوي صفحة حتى نفتح أخرى، فالجاهزية والاستنفار هي خيارنا الثابت ما دام الاحتلال قائم على أرضنا وصدورنا.

المجد للشهداء ، الشفاء للجرحى ، الحرية للأسرى

لجنة الطوارئ الوطنية العليا
للحركـــة الوطنية الأسيرة

الأحد ١٧ صفر ١٤٤٥هـ
الموافق ٠٣ سبتمبر ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن

بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا للحركة الأسيرة في ذكرى نفق الحرية في سجن جلبوع

يا أبناء شعبنا العظيم، تحية التحدي والصمود، وبعد

نتواصل معكم اليوم من خلال هذا البيان وقد مضى عامان على حدثٍ غيَّر مسار العمل الوطني داخل الأسر، حدث ذكَّر العالم بأحراره وشرفائه أن الحرية واجبة والسعي لها بكل السبل فرض الساعة، وذلك بعد أن استطاع ستة من أسرانا انتزاع حريتهم -ولو بشكل مؤقت- من سجون الاحتلال الصهيوني رغم كل إجراءات العدو الأمنية، معلنين انتصار الإرادة الحرة على الجبروت والباطل.

عندها قرر العدو عبر أدواته المتمثلة في إدارة السجون محاولة فرض عقوبات وإجراءات بحق كل الأسرى لكسر إرادة الحرية عندهم، فكان لزامًا على الحركة الوطنية الأسيرة أن تتوحد وتتجاوز كل خلاف وفرقة لمواجهة هذا التحدي، وكانت -بفضل الله- على قدر هذا التحدي، ونجحت في صد هذا العدوان، وتشكلت وقتها «لجنة الطوارئ الوطنية العليا» لتدير الأزمة باقتدار ووحدة حال وقرار، وخاضت بعدها تحديات ومعارك تجاوزت الـ «٦» جولات، ونجحت كل مرة في تعزيز الوحدة والانتصار.

واليوم بعد مرور عامين على هذا الحدث الذي هو عنوان الانتصار والوحدة والسعي للحرية، وبعد أن باتت التحديات متكررة والجولات مستمرة، وبعد أن ترسخت معانى الوحدة في صفوف كل الأسرى من كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي، وبعد أن أثبتت هذه اللجنة الوحدة بالفعل قبل القول، ولأنه لم تكن ولن تكون يومًا الوحدة طارئة، فمن هذه المنطلقات نعلن عن اعتمادنا اعتبارا من هذا التاريخ المشرف في تاريخ الحركة الأسيرة أن المسمى الرسمي لوحدة الحركة الأسيرة هو «اللجنة الوطنية العليا للحركة الأسيرة».

يأتي هذا الإعلان وهذه الذكرى ونحن نواجه إجرام جديد من عدونا في محاولاته لتقليص الزيارات لتصبح مرة واحدة كل شهرين، ومهدِّدًا بإجراءات أخرى تمس جوهر حياتنا وواقعنا الاعتقالي، فكان القرار بإعلان الإضراب عن الطعام يوم الخميس القادم ٢٠٢٣/٩/١٤م ما لم يتراجع العدو وأدواته عن هذا القرار وعن كل ما يهدد به، ويلتزم بعدم المس بحقوقنا التي انتزعناها بدمائنا ولحومنا وعذاباتنا.

شعبنا العظيم

إن الوحدة المتجددة في قلاع الأسر لدى ورثة الشهداء يجب أن تتجسد واقعًا في كل ساحات ومؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، وإن إسنادكم لنا هو مفتاح انتصارنا -بإذن الله-، فكونوا كما عهدناكم دومًا ركننا الشديد وسدنا المنيع.

اللجنة الوطنية العليا
للحركة الوطنية الأسيرة

الأربعاء ٢١ صفر ١٤٤٥هـ
الموافق لـ ٦ سبتمبر ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن لجنة الوطنية العليا للحركة الأسيرة
بخصوص تأجيل مناقشة قرارات «بن جبير»
بحق الأســـرى من قبـــل حكومـة الاحتلال

يا شعبنا الكريم.. تحية الأحرار لشعب الانتصار

يأتي بياننا هذا في مرحلة حساسة من تاريخ شعبنا؛ يقوم فيها العدو بعملية استهداف متكرر وممنهج لمقدساته وثوابته، بدءًا من الهجوم على مسرى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عبر الاقتحامات المتكررة ومحاولات التهويد المستمرة، وليس انتهاءً باستهداف أسراه بإجراءات وقرارات متوالية من ذات الوزير المعتوه تشتد طبيعتها يومًا بعد يوم، ليطل علينا هذا الوزير الأرعن «بن جبير» هذه الأيام بهجمة جديدة عبر استهداف زيارات عائلاتنا والتلويح بإجراءات تمس طعامنا وشرابنا وهواءنا، الأمر الذي يستوجب وقوف الجميع كُلٌّ في موقعه لمواجهة هذا التغول الصهيوني.

وفي هذا المقام ندعو ونؤكد على ما يلي:

أولًا: إن تأجيل أو تجميد مناقشة حكومة الاحتلال لقرار تقليص الزيارات لأهالي الأسرى ليتلاءم مع مخططات العدو لن يمر علينا ولا على شعبنا، وإن نضالنا داخل الأسر وخارجه سيستمر حتى تحقيق أهدافنا ودفع العدو عنا وعن مقدساتنا.

ثانيًا: التحدي كبير ومتجدد ويحتاج لوحدة صف ووحدة مشروع نحافظ فيها على هويتنا وكرامتنا وأرضنا ومقدساتنا.

ثالثًا: ندعو جماهير شعبنا العظيم لأوسع مشاركة لدعم أسراه في مواجهة السجان ووزير الفاشية الصهيوني «بن جبير»، وذلك عبر المشاركة في الوقفات الجماهيرية غدًا الثلاثاء ٢٠٢٣/٩/١٢م الساعة ٠٩:٠٠ مساءً في مراكز المدن والقرى في كافة محافظات الوطن تحت عنوان «وحدة الأحرار - عنوان الانتصار».

ختامًا: إن معركتنا مع هذا العدو مستمرة ومفتوحة حتى زواله عن صدورنا وعن أرضنا، وننتظر جهود كل المخلصين لهذا الشعب وثوابته ومقدساته.

الرحمة لشهدائنا.. والشفاء لجرحانا.. والحرية لأسرانا.. والعزة لأسرانا*

اللجنـــة الوطنيـــة العليا
للحركة الوطنية الأسيرة

١١ سبتمبر ٢٠٢٣م

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين

تضامن . TADAMON

إعداد:

وحدة البحوث والدراسات

٢٠٢٣م

solidarity-ps.org

info@solidarity-ps.org